

السياسة الجمركية وإشكالية ترشيد الواردات في ظل تقلبات أسعار المحروقات دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2015-2017

ولهي بوعلام
أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
جامعة المسيلة

ميلودي عمار
أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
جامعة المسيلة



ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية ترشيد الواردات في ظل تراجع مداخيل الجباية البترولية وتعد السياسة الجمركية إحدى أهم أدوات السياسة المالية الهادفة إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة التي تركز أساسا على الإدارة الجمركية والنظم التشريعية والتعريفية الجمركية .

الكلمات المفتاحية: السياسة الجمركية، الإجراءات الجمركية، التحديات الاقتصادية، تقلبات أسعار النفط.

Résume :

L'objectif de cette étude est de résoudre le problème de la rationalisation des importations à la lumière de la baisse des revenus des recettes pétrolières. La politique douanière est l'un des outils les plus importants de la politique budgétaire visant à atteindre les objectifs économiques et sociaux de l'État, principalement en matière d'administration des douanes, et les systèmes législatifs et les tarifs

1- إشكالية البحث:

تعد السياسة الجمركية إحدى أهم أدوات السياسة المالية الهادفة إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة التي تركز أساسا على الإدارة الجمركية والنظم التشريعية والتعريفية الجمركية... إلخ. وقد ازدادت أهمية هذه السياسة في أعقاب نشأة منظمة التجارة العالمية ابتداء من جانفي 1995 لأنها أعادت صياغة الخريطة التجارية العالمية عن تلك التي كانت سائدة في إطار (نظام بريتن ودوز). وتزداد أهمية هذه المسألة مع تسارع وتيرة التطورات والتغيرات الجارية على الساحة العالمية التي من أهمها الأزمات المالية والاقتصادية لعالمية المتلاحقة

إن الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات الدول النامية يعاني من اختلالات تجلت في تحقيق معدلات نمو متواضعة نظرا لارتفاع مستويات الإنفاق مقارنة بالإيرادات، كما برزت هذه الاختلالات في تخطيط الآلة الإنتاجية الوطنية من خلال إهمال دور الإنتاج الصناعي والقطاع الفلاحي والسياحي مع الاعتماد الكلي على قطاع المحروقات. لذلك شهد الاقتصاد الجزائري نمو وارداته بشكل متسارع وهو ما أثر كثيرا على الميزان التجاري وعلى مداخيل الدولة من العملة الصعبة، خصوصا في ظل الأزمة الراهنة المتسمة بالانخفاض الشديد لأسعار المحروقات الأمر الذي أدى بالسلطات العمومية إلى تبني إجراءات تخص السياسة المالية ككل والسياسة الجمركية على وجه الخصوص بهدف التقليل التدريجي للواردات مع إلزامية التوجه نحو تدعيم المنتج الوطني لإحلال الواردات وترقية الصادرات خارج المحروقات. انطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور السياسة الجمركية في ترشيد الواردات الجزائرية في ظل تقلبات أسعار المحروقات؟

2- فرضيات البحث

- تتأثر الإيرادات المالية للدولة بتأثر أسعار المحروقات.
- السياسة الجمركية الفعالة تؤثر على حجم الواردات.

3- أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تقييم دور السياسة الجمركية المطبقة من طرف الجزائر
- تبيان مدى فاعلية السياسة الجمركية خاصة في ظل المتغيرات الحديثة الحاصلة.
- محاولة الوقوف على مدى مرافقة السياسة الجمركية للتحويلات الاقتصادية في ظل انخفاض أسعار المحروقات.

4- الدراسات السابقة للموضوع: من بين أهم الدراسات السابقة نجد الآتي

الدراسة الأولى:

هي دراسة للباحث زايد مراد دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه 2005-2006-كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

لقد حاول الباحث من خلال هذه الدراسة إبراز دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق، واستنتج الطالب أن اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي يمثل ضرورة أمثلتها مختلف التطورات والتحولات الاقتصادية في العالم، كما أن انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة أصبح مسألة قيمة لرفع التحدي واستغلال الفرص.

الدراسة الثانية:

هي دراسة للباحث بودال بلقاسم، ظاهرة التهريب الجمركي واستراتيجيات مكافحته، مذكرة ماجستير غير منشورة 2010-2011، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان - حيث حاول الطالب من خلال دراسة ظاهرة التهريب الضريبي وإستراتيجية مكافحته تحديد خطورة هذه الظاهرة، حيث لاحظ الطالب مدى صعوبة قياس هذه الظاهرة وتقديرها وبالتالي وجب على الدولة تعديل قوانين مكافحة هذه الجريمة بما يتماشى والتطورات الحديثة وكذا تكريس مبدأ الشفافية وتقديم التسهيلات اللازمة للمتعاملين من أجل القضاء على هذه الظاهرة.

الدراسة الثالثة:

هي دراسة للباحث بوطالب براهيم، مقارنة اقتصادية للتهريب بالجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة 2011-2012، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقاسم - تلمسان - لقد حاول الباحث دراسة مقارنة اقتصادية للتهريب بالجزائر حيث سمحت هذه الدراسة بتسليط الضوء على ظاهرة التصدير والاستيراد خارج القنوات الرسمية للدولة، ولاحظ الطالب أن ظاهرة التهريب لا تخضع لاعتبارات اقتصادية بحتة فحسب بل تتعلق بعوامل تحتاج لتوسيع مجالات البحث لتصل إلى علوم الاجتماع والإجرام وغيرها.

5- خطة البحث:

أولاً: الإطار المفاهيمي للسياسة الجمركية.

ثانياً: أهم الإجراءات الجمركية الهادفة لترشيدها الواردات وأثارها

ثالثاً: تحديات تطبيق السياسة الجمركية

أولاً: الإطار المفاهيمي للسياسة الجمركية

1- ماهية السياسة الجمركية:

للسياسة الجمركية معنيان، معنى واسع يتصل بمجموعة الإجراءات والأدوات والوسائل الفنية التي تصدرها الدولة لتنظيم تجارتها الخارجية ومعنى ضيق ينصرف على تحديد النتائج الضريبية الجمركية لسلع التجارة الدولية. ويمكن الإحاطة بالسياسة الجمركية العامة المطبقة في أية دولة وذلك من خلال دراسة هذه الوسائل والأدوات السارية بها باعتبارها تمثل تقنيًا للمعاملة الجمركية التي تخضع لها التجارة الخارجية للدولة، والأهداف المرجوة من هذه السياسة. ينصرف مدلول السياسة الجمركية إلى مجموعة الإجراءات أو الوسائل التي تتخذها السلطات العامة في الدول في مجال تجارتها الخارجية في زمن معين بقصد تحقيق أهداف محددة تتفق وطبيعة النظام الاقتصادي السائد. [1]

إن السياسة الجمركية لا تقتصر على دراسة مستوى التعريف الجمركية وتغييرها بل تمتد إلى دراسة الفن الجمركي في حد ذاته لأن الوضع الاقتصادي يؤثر في السياسة الجمركية، كما أن هذا الوضع يؤثر في الحال الذي تستقر عليه السياسة الجمركية،

وهكذا فإن السياسة الجمركية تتأثر تبعاً لـ _____ يكون عليه الحال في التجارة الخارجية أو التجارة الدولية _____، كما أن السياسة الجمركية لا تؤثر فقط في كيان الدولة الاقتصادي ولكن لها دورها في توجيه علاقاتها السياسية مع الدول الأجنبية، أو في تصرفاتها السياسية بوجه عام. [2]

إن مصطلح النظام الجمركي ينصرف إلى نظام التعريف الجمركية السائدة من حيث هل تتبع الدولة نظام التعريف القيمية أو النوعية أو تأخذ بالاثنتين معاً، ومن يتم تحديد جداول التعريف وبنودها وفقاً لهذه الأنظمة والسياسات وأيضاً يمكن أن ينصرف مفهوم النظم الجمركية إلى الأبعاد التنظيمية للإدارة الجمركية ذاتها، ومن ثم يدخل الموضوع في هذه الحالة في إطار ونظرية التنظيم ويرتبط لحد بعيد بالأداء الإداري للمنظمة الجمركية وهياكلها التنظيمية وحدود السلطة والمسؤولية وغيرها من الوظائف الإدارية الأخرى. [3]

ومما سبق يمكن أن نستنتج تعريف السياسة الجمركية بأنه ذلك الفن الجمركي ذو الأبعاد التنظيمية، والتشريعية لإدارة الجمارك الذي يشمل نظام التعريف القيمية، أو النوعية الجمركية، لتوفير إيرادات جبائية لخزينة الدولة لتقابل بها نفقاتها. ولا يمكن أن تنفذ السياسة الجمركية إلا عن طريق إدارة الجمارك التي تعرف بأنها تلك الإدارة التي أوكل إليها مراقبة تطبيق الأنظمة الجمركية بشأن تحصيل الضرائب الجمركية المستحقة للخزينة العمومية و استيفاء الشروط و القيود الاستيرادية المقرر عليها، حماية للنظم الاقتصادية لكل دولة، و إن أي خرق لهذه التشريعات أو الإخلال بها يمثل إخلال بالنظام الاقتصادي الذي تحميه التشريعات الاقتصادية و الذي تعد القوانين الجمركية من أبرزها و أهمها، و لضمان فاعلية القوانين الجمركية و سرعتها و انضباط تنفيذ أحكامها أصبغ المشرع صفة مأمور الضبط القضائي على القائمين بالتنفيذ و في حدود الاختصاص. [4]

2- أهمية وأهداف السياسة الجمركية

2-1: أهمية السياسة الجمركية:

تعد السياسة الجمركية إحدى أهم أدوات السياسة التجارية الهادفة إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد. وهي تركز أساساً على الإدارة الجمركية والنظم التشريعية والتعريف الجمركية، وتزداد أهمية هذه المسألة مع تسارع وتيرة التطورات والتغيرات الجارية على الساحة العالمية خاصة منها التغيرات في أسعار المحروقات

2-2: أهداف السياسة الجمركية: لعل من أهم أهداف السياسة الجمركية ما يلي:

- تشجيع الاستثمار وتعزيز قدرة الصناعة الوطنية على المنافسة.
- تسهيل حركة التبادل التجاري بين الدول.
- المساهمة في رفع إيرادات خزينة الدولة.
- مراقبة حركة المسافرين والبضائع ووسائل النقل العابرة للحدود.
- مكافحة التهريب.
- المساهمة في حماية المجتمع المحلي والبيئة من المواد الخطرة.
- المساهمة في مراقبة الأنشطة التجارية لمنع غير المشروع منها وفقاً للتشريعات السارية المفعول.

3 - الحماية الجمركية من تطبيقات السياسة الجمركية:

وتعني هذه الوسيلة استخدام الدولة في بداية مراحل التنمية الضريبة الجمركية التي من خلالها يتم رفع سع السلعة المستوردة من أجل تغطية التكاليف في إنتاج السلعتين بين الدولتين حتى تقوي السلع التي يتم إنتاجها في الداخل حتى إذا كانت بواسطة مستثمر أجنبي على منافسة السلع المستوردة، وتدلل كافة الشواهد على أن هذا الحافز كان له أثر كبير على تدفق رؤوس الأموال نحو الدول الذي استخدمته. [4]

4- المناطق الحرة خارج نطاق تطبيقات السياسة الجمركية:

هي إحدى الطرق التي تلجأ إليها الدولة لكي تجذب بها رؤوس الأموال الأجنبية وتعرف المنطقة الحرة بأنها مساحة محددة من الإقليم تسمح فيه الدولة بإقامة منشآت تجارية وصناعية وتعتبر هذه المنطقة خارج نطاقها من الناحية الجمركية كما تتمتع رؤوس الأموال العاملة فيها بمعاملة ضريبية تفضيلية. [5]

ثانيا: تطور الصادرات والواردات و أهم الإجراءات الجمركية الهادفة لترشيح الواردات

1: تحليل تطور الصادرات والواردات الجزائرية

إن السياسة الجمركية تتركز أساساً على الرسوم الجمركية وإدارة الجمارك وحتى النظم التشريعية، والرسوم الجمركية تفرض في الأساس على السلع والبضائع التي تعبر الحدود الجمركية دخولاً أو خروجاً، وهذا ما سيكون له انعكاسات على صادرات وواردات الدولة، وبالتالي على ميزان مدفوعاتها، وقبل التطرق إلى هذه الانعكاسات من المهم أولاً التطرق إلى تطورات الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة "2015_2017"،

الجدول رقم 01: تطور الميزان التجاري خلال 2015-2017

الوحدة: مليون دج

بيان	2015	2016	2017*
الواردات	5.193.460	5.154.777	2.298.600
الصادرات	3.481.837	3.286.589	1.814.100
رصيد الميزان التجاري	1.711.623-	1.868.188-	484.500-
نسبة تغطية الصادرات للواردات	67%	64%	78.9%

المصدر: إحصائيات المديرية العامة للجمارك 2015 و 2016 - 2017 * إحصائيات 08 أشهر الأولى

وما يمكن استنتاجه من خلال هذا الجدول ما يلي:

- انخفاض الصادرات مع بقاء الواردات مرتفعة بعد انهيار أسعار المحروقات خاصة خلال سنتي 2015 و 2016 .

- تزايد العجز في الميزان التجاري من سنة لأخرى بعد انخفاض أسعار المحروقات

- تدبب تغطية الصادرات للواردات من سنة لأخرى وارتفاعها في الأشهر الثمانية الأولى من سنة

2017 غير أنها لم تتجاوز 70% في المتوسط .

وفي الواقع أن السلطات الجزائرية سارعت إلى تبني عديد الإجراءات التي ستمكنها من تقليص الوادات بواسطة جملة من الإجراءات الجمركية في إطار تنفيذ السياسة الجمركية المصاحبة لانخفاض أسعار المحروقات من جهة والمدعمة للإنتاج الوطني من جهة لأخرى ولعل أهمها الاستيراد عن طرق الرخص لبعض السلع والمنتجات .

2: أهم الإجراءات الجمركية الهادفة لترشيح الوادات وأثارها

2-1: أهم الإجراءات الجمركية الهادفة لترشيح الوادات

إن أهم الإجراءات الجمركية التي اتخذتها السلطات العمومية لتقليص الوادات جاءت في إطار قوانين المالية الرئيسية والتكميلية بعد الأزمة لعل أهمها:

- يرخص باستيراد وجمركة التجهيزات المستعملة لأقل من سنتين والتي لم يتم إنتاجها أو انجاز تشكيلتها في الجزائر وسيتم استيراد هذه التجهيزات من طرف المقاولين والمنتجين لاحتياجهم الخاصة ويجب ان تحفظ في ذمتهم لمدة خمس سنوات على الأقل وترتبط عملية الجمركة بتقديم شهادة تتضمن سعر التجهيز وحالته بمرورها البائع وتصادق عليها السلطة المؤهلة للدولة التي حررت فيها. [6]

- تعفى من الحقوق الجمركية المدخلات المستعملة في صنع المنتجات الخاصة بصناعة الحديد او من طرف مؤسسات البناء المعدني التابعة للوضعيات والوضعيات الفرعية. [7]

- تستفيد المسابك الخاصة المستوردة من طرف الصناعات المتخصصة في إنتاج السيارات الصناعية المجهزة بمحرك وتجهيزات هياكل المركبات المحمولة والسيارات المقطورة غير المزودة بمحركات من إعفاء من الرسوم الجمركية وذلك الى غاية 31/12/2017. [8]

- تعفى من الرسوم الجمركية المنتجات المستوردة من طرف الصناعات المتخصصة في إنتاج السيارات الصناعية المجهزة بمحرك وتجهيزات هياكل المركبات المحمولة والسيارات المقطورة غير المزودة بمحركات. [9]

- يعفى من الحقوق الجمركية ويخضع للمعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة المقدر ب 7 % فول الصوجا وبذور الكولزا وعباد الشمس المستورد من طرف الصناعات الغذائية. [10]

غير ان قانون المالية لسنة 2017 شدد من إجراءات المراقبة وكذا العقوبات حيث تم تعديل المادة 182 من قانون الجمارك وبموجبها أصبحت جمركة السلع المستوردة في إطار القبول المؤقت من اجل تحسين الصنع تخضع لترخيص مسبق من قبل إدارة الجمارك، ويحدد هذا الترخيص الأجل الضروري من اجل تسوية كل عملية استيراد البضائع الموجهة للوضع تحت هذا النظام. وفي ذات السياق تك تعديل المادة 182 مكرر. [11]

كما تم تشديد نظام العقوبات بعد التعديل الذي طرا على نص المادة 56 من قانون الجمارك وبموجبها أصبحت العقوبات المترتبة عن المخالفات الجمركية كما يلي: [12]

- الحبس من 6 أشهر إلى 05 سنوات.
- غرامة تساوي ضعف قيمة البضائع المصادرة.
- مصادرة البضائع محل الغش وكذا البضائع المستعملة في إخفاء الغش.
- يتم معاينة تلك الجرائم ومتابعتها وفق القواعد المعمول بها في المجال الجمركي.

2-2: آثار تطبيق الإجراءات الجمركية على الواردات

2-2-1: من خلال التركيب السلعي للواردات:

بشكل عام شهدت الواردات الجزائرية انخفاضا من سنة لأخر بدءا من سنة 2015 إلى غاية بداية سنة 2017 وهذا في أغلب التركيبات السلعية مثل ما يوضحه الجدول التالي

الجدول رقم 2: الواردات حسب فئات المنتجات خلال الفترة 2015-2017

الوحدة: مليون دولار أمريكي

*2017		سنة 2016		سنة 2015		مجموعة المنتجات
القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	
2822	18.29	2616	17.24	9314	18.09	السلع الغذائية
4449	28.84	5316	29.75	15881	30.84	السلع الموجهة للإنتاج
5968	38.69	6300	35.26	17709	34.39	أدوات التجهيز
2187	14.18	2867	16.05	8597	16.69	السلع الاستهلاكية الغير غذائية
15426	% 100	17.867	% 100	51501	% 100	المجموع

Source: Ministre de Finance. Direction Générale des Douanes. Statistiques Du Commerce Extérieure De L'Algérie. Période 2015-2016. Et les 04 mois du 2017

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ التراجع الواضح لكل التركيبات السلعية المستوردة. مما يدل على بدء إجراءات ترشيد الواردات.

ومن خلال هذا الجدول نلاحظ الانخفاض الحاد لاستيراد السلع وبخاصة السيارات السياحية كنموذج حيث حاولت الجزائر ترشيد واردات السيارات بتقديم مشروع قانون معدل ومتمم للمرسوم التنفيذي رقم 07-390 المؤرخ في 12 ديسمبر، 2007 المحدد لشروط وكيفيات ممارسة نشاط تسويق السيارات الجديدة في طور الإعداد.

وبهدف ترشيد واردات السيارات الجديدة، ادخل قانون المالية عدة إجراءات تخص تحديد استيراد السيارات من قبل وكلاء السيارات فقط، ومنعهم من استيراد سيارات لحساب وكلاء آخرين خارج شبكاتهم الخاصة بالتوزيع مع إلزامهم مباشرة نشاط صناعي أو خدمي في أجل مدته ثلاث سنوات.

2-2-2: من خلال مبالغ الحقوق الجمركية

لقد بلغت نسبة تحقيق التحصيل في حقوق الجمارك والرسم على القيمة المضافة المرتبط بالواردات خلال سنة 2016 69.75 % و 81.62 % على التوالي وهذا بالمقارنة مع توقعات قانون المالية لسنة 2016 ، في حين كانت هذه النسبة خلال سنة 2015 هي 73.55 % و 80.73 % على التوالي بالمقارنة مع توقعات قانون المالية لسنة 2015 [13]، وما يمكن ملاحظته هو وجود فرق يقدر بـ 30 % تقريبا كفجوة بين التوقعات والتحصيل الفعلي للحقوق

الجمركية في حين تصل هذه الفجوة إلى حدود 20% فيما يخص الرسم على القيمة وهو ما يترجم عدم الاهتمام بفعالية السياسة الجمركية عند إعداد مشاريع قوانين المالية.

2-2-3: من خلال سياسة إحلال المنتجات المحلية بدل المستوردة.

ان الحكومة على مستوى كل من وزارتي التجارة والمالية تهدف إلى خفض فاتورة الاستيراد عبر منع بعض المواد من الاستيراد خاصة المواد الغذائية ومواد البناء، لأنها مجبرة على اعتماد سياسة كفيلة بإنقاذ اقتصادها وكذا المستثمر المحلي من مخالب السلعة المستوردة والتي تبقى توفر ثلاثية، الجودة، والوفرة والسعر، وفي هذا الخصوص تم حث المنتجين المحليين على ضرورة زيادة الإنتاج، مع منحهم العقار الصناعي وتسهيل تمويل البنوك للمشاريع المنتجة مع إطلاق حملة "استهلك منتج بلادي"، لكن يبقى التحدي الذي يواجه المستثمر المحلي هو النوعية في الإنتاج والسعر وبدرجة أقل الوفرة المحلي.

ومن أجل ترشيد الواردات، أدخلت السلطات العامة التراخيص، والتي هي وسيلة لإدارة وسيلة التجارة الخارجية لكي تتسم بالكفاءة والفعالية. وتغطي تراخيص الاستيراد فقط فئات معينة من المنتجات التي هي بالفعل المصنعة محليا. وقد تم التأكيد على أن هذه التراخيص لا تتعارض مع الالتزامات الدولية للجزائر، نظرا لأنه هي الآلية التي تقدمها منظمة التجارة العالمية، التي تخضع لشرطين أساسيين: الشفافية في منح التراخيص وعدم التمييز بين الفاعلين الاقتصاديين. قد تطلب السلطات العامة أيضا الترخيص في حالة نقص المنتجات في السوق الوطنية، وذلك تبعا للظروف الاقتصادية وخلال الفترات العجاف للموسم الزراعي، على سبيل المثال، أو للتعويض عن ضعف الإنتاج الوطني. [14]

2-2-4: من خلال الإجراءات الجمركية لمراقبة الصرف

تعتبر سياسة التحكم في الصرف من أهم الخطوات الواجب على الدولة إحكام الرقابة عليها حتى يكون هناك استخدام أحسن للنقد الأجنبي وتوزيعه وفق الأولويات المحددة مسبقا حيث تقوم الإدارة الاقتصادية بوضع مختلف التشريعات التي تكفل هذه الرقابة تحت حماية البنك المركزي الذي يقوم بشراء جميع العملات المحصلة من التجارة الخارجية وتمكن هذه الرقابة الدولة من ممارسة تأثيرها على العرض والطلب، وتحديد سعر الصرف قصد المحافظة على توازن ميزان المدفوعات.

ثالثا: تطبيقات السياسة الجمركية

من وجهة نظر المختصين فإن أهم التحديات التي ستواجه تطبيقات السياسة الجمركية نتيجة ترشيد الاستيراد تنتج أساسا من خلال حصر الآثار السلبية المرتبطة بالإفراط في الاستيراد والتي من أهمها: [16]

1- تحديات تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات.

وذلك من خلال التغيير التدريجي لسلوك المنتجين والمستثمرين نحو القطاعات المنتجة خارج المحروقات بديلا عن سياسة الاستمرار في سياسة الإغراق التجاري للأسواق بالسلع الأجنبية .

2- تحديات الحد من استنزاف احتياطات النقد الأجنبي.

ذلك إن الإفراط في الاستيراد سيؤدي الى تنامي الطلب على النقد الأجنبي لتسوية هذه الواردات مما يسهم في استنزافها على المدى الطويل والمتوسط خصوصا وان المصدر الأساسي للعملة الصعبة في الجزائر هو المحروقات .

3- التحديات المترتبة عن انخفاض القيمة الخارجية للعملة الوطنية.

ذلك أن كثرة الاستيراد تعتبر عائقا أمام استقرار القيم الخارجية للدينار بسبب الطلب المتنامي على النقد الأجنبي لتسويتها وذلك لعدم وجود توازن بين العرض والطلب في سوق الصرف مما ينعكس على انخفاض قيمة العملة الوطنية. للإشارة فقط فإن الدينار الجزائري شهد انخفاضا بنسبة 13% نهاية جوان 2015 بالمقارنة مع نهاية سنة 2014 ، حيث بلغ 106.62 دج للدولار الواحد نهاية 2016 إلى 108.86 دج للدولار الواحد نهاية جانفي 2017 [17]

4 - تحديات العمولة التجارية والتقدم التكنولوجي.

العمولة التجارية والتجارة الالكترونية والتقدم العلمي المتسارع وثورة تقنية المعلومات والاتصالات التي ساعدت في اصطناع كثير من المستندات وسرعة انتقالها بين مستخدميها عبر الشبكات الالكترونية أصبحت تمثل تحديا من نوع آخر أمام الرقابة الجمركية، ذلك أن هذا التطور أدى إلى قدرة نقل المستندات والمعلومات والخدمات والأموال والسلع ليلا نهارا كما وفر مناخا آمنا ووجد نوعا من الاحتيال الالكتروني لأفعال التزوير وتغيير الحقائق بغرض الحصول على تخفيض أو إعفاء أو تهرب ضريبي كترتيب العلامة التجارية والاسم التجاري [18]

5 - تحديات تنامي الاقتصاد الموازي ونقص الموارد .

في الجزائر هناك قلق واضح إزاء الاقتصاد الموازي و المضاربة الطفيلية ،و كان التأكيد من طرف رئيس الجمهورية في خطابه أثناء الجلسات الوطنية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث قال ... " و لما كان من المؤكد أن الاقتصاد الطفيلي لحق الضرر بالتنمية الوطنية، كان لا بد من القضاء عليه [19] و في ذات السياق يرى محافظ بنك الجزائر إلى أن أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث أزمة جانفي 2011 في الجزائر هي التركيبة غير الملائمة للسوق الجزائرية. [20]

من جهة أخرى حددت المديرية العامة للضرائب أهم مظاهر الاقتصاد الموازي في الجزائر و كانت كالتالي: [21]

- البيع و الشراء بدون فواتير.
- تحويل الإعفاءات الجبائية عن مسارها الحقيقي.
- تصريحات خاطئة لأرقام الأعمال.
- تخصيص الثمن المصرح به لدى الجمارك.
- استخدام التسديد النقدي بدل التعامل بالشيكات.
- التغير القانوني و المحاسبي لمختلف القوانين الأساسية و السجلات التجارية.
- إقامة النشاط التجاري و غيره ضمن مناطق غير حضرية و غير تجارية.

6 - تحديات تهريب الأموال

حيث تتجه الأموال نحو الدول الآمنة قضائيا وجبايا (الجنات الضريبية) وهي تتم بواسطة عمليات التجارة الخارجية عن طريق التلاعب في الفواتير والتصريحات الجمركية ، وهذا النوع من الأنشطة يتطلب إنشاء شبكة من الشركات الوهمية داخل وخارج الوطن ، بالإضافة إلى اللجوء إلى خدمات محترفي تزوير الوثائق [22]

7 - تحديات مخطط الحكومة للفترة 2017-2019

لقد أشارت الحكومة من خلال عرضها لمشروع قانون المالية لسنة 2017 إلى توقعاتها الخاصة بسنتي 2018 و 2019 إلى أن أرصدة ميزان المدفوعات المتوقعة خلال 2017 و 2019 هي بين 11.2 مليار دولار في سنة 2017 و 5.4 مليار دولار في سنة 2018 و 2.2 مليار دولار في سنة 2019 وفي هذا السياق سوف يتقلص جاري احتياطي الصرف من

113.9 مليار دولار في سنة 2017 إلى 107.9 مليار دولار في سنة 2018 على أن يرتفع في سنة 2019 إلى 110.1 مليار دولار وهذا ما يعادل 27 شهرا من وراتات السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج [23]

غير أن الحكومة ومن خلال عرضها لمخططها في سبتمبر 2017 أمام البرلمان رأت أن مرحلة الانتقال تستوجب مواصلة العمل في مجال ضبط وتقليص الوارات من خلال اللجوء إلى الإنتاج المحلي لتلبية حاجيات مختلف المتعاملين ولذلك فهي تطرح مجموعة من الإجراءات من أهمها : [24]

- تعزيز قدرات وأدوات إدارة الجمارك بما فيها مراجعة قانون الجمارك.
- الوقاية من الغش في تضخيم الفواتير بمشاركة الهيئات الدولية للتدقيق في الأسعار .
- معاقبة المستوردين الممارسين للغش .
- وضع تراتيب الوقاية الموجهة لتقليص فاتورة الوارات .
- ترقية الإنتاج المحلي كبديل للاستيراد بمساهمة منظمات المتعاملين الاقتصاديين .

8- التحديات المستقبلية المترتبة في البحث عن كيفية إيجاد آلية للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية.

إن هذه التحديات ترتبط بالخصوص بتنفيذ اتفاق الشراكة مع الاتحاد لأوروبي ، إضافة إلى تلك التحديات المحتملة التي ستدرج لاحقا في بنود الاتفاق للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة التي تسعى لتكون أكثر فاعلية في إدارة النظام الدولي [25]

رابعا: نتائج وتوصيات:

في ضوء هذا التحليل يمكن استخلاص أهم النتائج والتوصيات التالية:

أولا: النتائج:

1- إن السياسة الجمركية تواجه تحديات كبيرة تفرضها التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم. إذ تعد إحدى أهم أدوات السياسة التجارية الهادفة إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة. وهي تركز أساسا على الإدارة الجمركية والنظم التشريعية والتعريفية الجمركية، وتزداد أهمية هذه المسألة مع تسارع وتيرة التطورات والتغيرات الجارية على الساحة العالمية خاصة منها التغيرات في أسعار المحروقات

2- لقد سجل الميزان التجاري عجزا ما فتئ يتعاظم من سنة لأخرى مما أدى إلى الانخفاض الشديد لنسبة تغطية الصادرات. مما دفع بالسلطات الجزائرية إلى تبني عديد الإجراءات التي ستمكنها من تقليص الوارات بواسطة جملة من الإجراءات الجمركية في إطار تنفيذ السياسة الجمركية المصاحبة لانخفاض أسعار المحروقات من جهة والمدمعة للإنتاج الوطني من جهة لأخرى.

3- لقد كان من أهم آثار الإجراءات الجمركية الهادفة لترشيح الوارات الجزائرية لانخفاض التدرجي لأهم التركيبات السلعية المستوردة لاسيما في السيارات السياحية وسيارات نقل الأشخاص والحركات النفاثة إذ بلغت نسبة الانخفاض في المتوسط حوالي 50 % ، بينما شهدت الحقوق الجمركية ارتفاعا بسيطا بنسبة 8.82 % وهذا باستثناء الرسم على القيمة المضافة وهذا الى غاية الأشهر الأربع الأولى من سنة 2017.

4- يواجه تطبيق السياسة الجمركية تحديات عديدة لعل أهمها في الوقت الراهن تحدي العملة التجارية والتقدم التكنولوجي إذ إن العملة التجارية والتجارة الالكترونية والتقدم العلمي المتسارع وثورة تقنية المعلومات والاتصالات ساعدت في اصطناع كثير من المستندات وسرعة انتقالها بين مستخدميها عبر الشبكات الالكترونية أصبحت تمثل تحديا من نوع آخر أمام الرقابة

الجمركية، ذلك إن هذا التطور أدي إلى قدرة نقل المستندات والمعلومات والخدمات والأموال والسلع ليلا نهارا كما وفر مناخا آمنا ووجد نوعا من الاحتيال الالكتروني لأفعال التزوير وتغيير الحقائق بغرض الحصول علي تخفيض،أو إعفاء،أو تهرب ضريبي كترفيف العلامة التجارية والاسم التجاري وغير ذلك.

ثانيا: - التوصيات:

- 1- أن تكون هناك أفضلية لاستيراد المواد الخام والسلع الإنتاجية التي تستخدم كمدخلات إنتاج وخاصة تلك التي تساعد على إنشاء صناعات جديدة غير قائمة من قبل. مع التقييد النسبي لاستيراد السلع غير الضرورية، مع الأخذ في الاعتبار مدى التواجد البديل المحلي ودرجة إحلاله محل البديل المستورد وذلك بقصد توفير الحماية اللازمة للمنتج الوطني.
- 2- ضرورة إيجاد تدابير ضابطة لاستيراد المنتجات الاستهلاكية والتامة الصنع، خاصة منها تلك التي لها أثر سلبي على المنتج المحلي، وبالمقابل تشجيع المؤسسات الوطنية على إحلال هذه الواردات.
- 3- ضرورة منح المزيد من الشفافية في استصدار رخص الاستيراد للمتعاملين الاقتصاديين بغية الرفع من درجة الإفصاح والمصادقية للقوائم المالية.
- 4- دعم مختلف مبادرات الشراكة مع المستثمر الأجنبي في إطار يضمن نقل الخبرة والتكنولوجيا، وذلك بغرض ترقية جودة المنتج الوطني وتحسين صورته في السوق الوطنية والعالمية.
- 5- إدخال العصرية والحداثة في التعاملات الجمركية ومسايرة التكنولوجيا الحديثة قصد مواكبة الأحداث العالمية.

الهوامش و المراجع:

- 1- منى عبد الشافي توفيق، السياسة الجمركية ومدى تحقيقها للحد الربية " دراسة مقارنة، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه، جامعة القاهرة 2002، ص 9.
- 2- سلطاني سلمى، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية -حالة الجزائر-، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص 102.
- 3- عمر سالم " الجمارك بين النظرية والتطبيق " الدار المصرية اللبنانية 2002، ص 47.
- 4- زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر. أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، غير منشورة، 2005/2006، ص: 259
- 5- سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، اقتصاديات الضرائب، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص: 311
- 6- المرجع نفسه، ص: 311
- 7- المادة 59 من قانون المالية لسنة 2015
- 8- المادة 63 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015 .
- 9- المادة 65 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015.
- 10- المادة 66 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015.
- 11- المادة 71 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015.
- 12- المادتين 38 و 39 من قانون المالية لسنة 2016.

14- CONSEIL NATIONAL ECONOMIQUE ET SOCIAL RAPPORT DE CONJONCTURE 1er Semestre 2015 , novembre 2015, p ; 27

15- انظر مراد يونس وعبد الحميد مرغيث ، مستقبل الانفتاح التجاري في الجزائر في ضوء النمو المفرط للواردات ، مداخلة مقدمة

في اطار فعاليات اليوم الدراسي حول موضوع البدائل التمويلية للاقتصاد الجزائري ، جامعة جيجل افريل 2016 .

16- عبد الناصر عز الدين ، تحديات العمل الجمركي في الشق الرقابي ، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة

و المتوسطة في الفضاء الاورومغاربي الندوة الدولية حول عصنة الإدارة الجمركية ، جامعة فرحات عباس سطيف 2015.

17- خطاب رئيس الجمهورية ، عبد العزيز بوتفليقة في الجلسات الوطنية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال شهر جانفي 2005.

18- CONSEIL NATIONAL ECONOMIQUE ET SOCIAL RAPPORT DE CONJONCTURE 1er Semestre 2015 , novembre 2015, p ; 22.

20- - تقرير لجنة التحقيق البرلمانية حول ندرة و ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع في السوق الوطنية، المجلس الشعبي الوطني، أكتوبر 2011.

21- La lettre de la D.G.I conférence annuelle des cadres dirigeant Algérie 2010

22 - ولهي بوعلام ، ملامح النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية ، مجلة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم

التسيير بجامعة فرحات عباس بسطيف ، الجزائر ، العدد 12 لسنة 2012 .

23 - وزارة المالية ، مشروع إعداد قانون المالية لسنة 2017 .

24- الوزارة الأولى ، مخطط برنامج الحكومة من اجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية ، الجزائر سبتمبر 2017

25 - عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية ، مجموعة النيل العربية ، مصر 2003 ، ص: 130